



تطوير نموذج لسياسات ادارة المخاطر المطرفية طبقا للمتغيرات البيئية – دراسة ميدانية

نهال سمير عبد الحميد أحمد يوسف¹ , محمد عبد الفتاح العشماوى² , عزت احمد محمد الفضالى³

¹ باحثة دراسات عليا بمعهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

² كلية التجارة جامعة مدينة المنوفية

³ معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة مدينة السادات.

ملخص البحث

تناولت الدراسة الاطار العام لسياسات ادارة المخاطر المصرفية طبقا للمتغيرات البيئية من خلال الاطلاع على ابرز الدراسات السابقة التى من خلالها يتم التعرف على نقاط القوة والتغلب ومعالجة القصور لنقاط الضعف . وتشمل الدراسة ادارة المخاطر المصرفية من المنظور المصرفى حيث تطرق الى مفهوم واهداف ادارة المخاطر المصرفية حيث أنها تمثل ادارة المخاطر المصرفية اداة التحكم فى الاصول المالية للمؤسسة والمستثمر وذلك بهدف تقليل الخسائر الى اقل حد ممكن والتحكم فى المخاطر. وتناولت ايضا عرض لصور واشكال ادارة المخاطر المصرفية على حسب مصادرها واسبابها وذلك للقياس الكفاء للمخاطر واتخاذ الاجراءات السليمة بشأن منح القروض من عدمها ومن ثم حماية البنك من الوقوع فى مشكلة تعثر الديون تم تناول سياسات ادارة المخاطر المصرفية من منظوري البنك المركزى وبازل لضمان استقرار وفاعلية الجهاز المصرفى ، وايضا تم تناول سياسات ادارة المخاطر المصرفية بالبنك المركزى حيث يقوم البنك المركزى بالاشراف والمتابعة على البنوك العاملة فى مصر للتأكد من سلامة المركز المالى وتقييم ادائها وذلك لتحقيق الرقابة على المخاطر وايضا الاحتفاظ بالمعايير الرقابية.

وبعد ان تطرقت الباحثة للمخاطر المصرفية التى تواجه البنوك عند منح الائتمان تطرقت الى لادارة المخاطر المصرفية من المنظور البيئى حيث تنطرق الباحثة الى تصنيف المتغيرات البيئية فى مجال البنوك من المنظور الاقتصادى والقانونى والتشريعى والسياسى ، وايضا تم تناول لاهم المتغيرات البيئية فى المصارف على اختلاف اشكالها وانواعها ، حيث تمثل البيئة المحيطة دورا مؤثرا فى نجاح البنوك حيث ان مقدار ما تحققة هذه البنوك من نجاحات يرتبط الى حد كبير بمدى نجاحها فى الاتصال والتفاعل مع البيئية ، لذلك يجب على اى بنك الرصد والمتابعة للبيئة المحيطة به ومحاولة التكيف معه ، وتناولت ايضا تأثير المتغيرات البيئية على سياسات ادارة المخاطر المصرفية حيث تناولت فى هذا المنظور المتغيرات الاجتماعية وسياسات ادارة المخاطر المصرفية حيث شملت على العادات والتقاليد ، التغيرات السكانية ودور المرأه فى المجتمع، قيم وقواعد السلوك الاجتماعى ، التصرفات الاخلاقية . وتناولت ايضا متغيرات البيئة التكنولوجية وسياسات ادارة المخاطر المصرفية حيث تمثل المتغيرات التكنولوجية احدى القوى الرئيسية لما لها من دور هام فى تحديد وصياغة نمط الحياة ، نظر لان سياسة تخطيط الخدمات المصرفية من اكثر المجالات المتأثرة بالانجازات العلمية لما تحققة من ابتكارات واختراعات تؤثر بشكل مباشر على تحسين وتطوير الخدمات الحالية وابتكار خدمات جديدة تحقق اهداف المجتمع من حيث التقدم والرخاء .

ومن هنا سيقوم الباحث من خلاله باعداد الدراسة التطبيقية تأكيدا على الدراسة النظرية بهدف تطوير نموذج لسياسات ادارة المخاطر المصرفية وفقا للمتغيرات البيئية وذلك لتحديد أهم المتغيرات المصرفية والبيئية المؤثرة على قرارات منح الائتمان والقروض فى البنوك.

THE STUDY SUMMARY:

We have the researcher during the presentation of the general framework access to most previous studies on the subject of research and identify the strengths of such a study and make use of them, and also discover the weaknesses and try to overcome them and address their shortcomings.

The first chapter deals with the study, which revolves around the risk management of the banking perspective, where touched on the concept and objectives of banking risk management, accounting for banking risk management to control the financial assets of the institution or investor tool in order to reduce losses to a minimum and risk control, and also display images and forms banking risk management by sources and reasons for the order to measure the efficient risk and take the proper procedures on the granting of loans or not and then protect the bank from falling into insolvency problem debt as divided multiplied as follows regarding the required financing process risks, and risks of the banks, and risks related to the surrounding environment and the general conditions, and facet light towards the means, procedures and controls that help banking risk management to mitigate those risks and represented in the risk assessment, and the safeguards to be taken when the client loans granted, insurance where insurance for valid against the risk of non-payment to the insurance company, diversification where Aj that is different and varies credit, and follow-up treatment distressed situations and makes it necessary to develop methods to reduce the risks to avoid those situations. It was also covered the bank's risk management policies, accounting for accounting policy in the banks general framework which is based in which its decisions to achieve its goals, so it was necessary to address the bank's risk management policies of the Basel perspective because it is the main Tattabraldman to the stability and efficiency of the banking system, and also has been dealt banking risk management policies Central Bank, where the central bank to supervise and follow-up on the banks operating in Egypt to ensure the safety of the financial position and evaluate their performance so as to achieve control over risks and also to keep the regulatory standards.

الكلمات المفتاحية:-

السياسات المصرفية :-

هى ذلك الاطار الذى ينظم عملية دارسة ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد التكلفة والشروط الواجب توافرها لكل نوع من انواع التسهيلات الائتمانية. وتتسم السياسة المصرفية بقابليتها للتغير والتعديل حسب المتغيرات التى يتعرض لها النشاط المصرفى حيث تتضمن هذه المتغيرات مايلى:- الخصم الممنوح للعملاء، وسياسة التحصيل التى يتبعها العملاء لسداد القروض، فترة الأئتمان الممنوحة للعملاء، والمخاطر التى يتعرض لها البنك فى حالة تخلف أحد العملاء عن السداد بالإضافة الى تكاليف أخرى

- ادارة المخاطر المصرفية :-

هى كافة الاجراءات التى تقوم بها ادارات المصارف من أجل وضع حدود الأثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر (كمخاطر الائتمان، السوق أو مخاطر التشغيل) وللمحافظة عليها فى أدنى حد ممكن ويتضمن ذلك التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها بهدف التقليل، والتخفيف من اثارها السلبية على المصارف . كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفى المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف فى الولايات المتحدة الامريكية : ان ادارة المخاطر هى العملية التى من خلالها يتم تعريف المخاطر الائتمانية، السوق وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها

- المتغيرات البيئية :-

تتمثل فى البيئة الخارجية العامة للمنظمة والتي تؤدى الى تغير حتمى فى مسار المنظمة. بمعنى آخر أن متغيرات البيئة الخارجية العامة هى متغيرات تؤثر فى المنظمة وتلك المتغيرات لا بد وان تكون محلا" للدراسة والمتابعة المباشرة والمستمرة من قبل المنظمة حتى يمكن أدراك أثرها على أداء المنظمة والواقع أن نجاح المنظمات او فشلها يتوقف الى حد كبير على قدرة المنظمة فى ايجاد درجة عالية من التوائم بين انشطتها وبين البيئة التى تعمل بها وهذه البيئة العامة تشمل العديد من المتغيرات والتي تم تصنيفها كالاتى، المتغيرات البيئية وهى البيئة الاجتماعية والفنية والسياسية والقانونية والأقتصادية والدولية.

- المقدمة :-

يعتبر الجهاز المصرفى والأنظمة المصرفية عصب المجتمعات الحديثة، للدور الأقتصادى الذى تؤدية، لتشجيع المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال فى النظام المصرفى والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الاموال ، ويمثل النظام المصرفى ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى أستثمارات بالاضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة ونتاجية وربحية ، وقد ساعد هذا الدور المهم للجهاز المصرفى على فصل قرار الإدخار عن قرار الإستثمار . يقوم الجهاز المصرفى بمنح الائتمان للمشروعات بمختلف أنواعها وفقا لمعايير مصرفية واقتصادية وبيئية تهتم بالبيئة الداخلية للمقترض دون الاهتمام بالبيئة الخارجية ودون بيان الاثار السلبية لقرارات منح الائتمان المصرفى على البيئة المحيطة ، ويسعى المقترضون فى بيئة الأعمال إلى الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الجهاز المصرفى وأستخدامها فى تمويل المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية والبيئية وغيرها بغرض التشغيل الكامل لطاقتهم الانتاجية . ونتيجة إستخدام الموارد الطبيعية فى انتاج السلع والخدمات التى تلبى احتياجاتهم ورغبات المستهلكين فى البيئة المحيطة ، تنبعث المخلفات والغازات من مداخل المصانع مما يؤدى الى تلوث الهواء والماء والتربة مما يحدث اضرار بيئية بالغة الخطورة فى البيئة الطبيعية المحيطة، مما يتطلب إجراء دراسة تقييم الأثر البيئى للنشاط قبل الموافقة على تمويل إقامة المشروع الأستثمارى.

وتمثل مخاطر الائتمان أكثر صور المخاطر المصرفية - التى تضم كلا من المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، ومخاطر سعر الفائدة ، ومخاطر التشغيلية ، والمخاطر القانونية ، رغم تمسك هذه البنوك بسياسة التركيز الائتمانى باعتبارها آلية للحد من المخاطر الائتمانية. -تاثيرا على العمل المصرفى، نتيجة زيادة حالات توقف العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنوك التجارية.

ولما كان الجهاز المصرفى يعمل فى بيئة محيطة يحصل منها على مدخلات المتمثلة فى الودائع اللازمة لأداء نشاطة الائتمانى ، ونظرا لان هذه الودائع مملوكة للأفراد فى هذه البيئة ، فان على الجهاز المصرفى مسئولية حماية البيئة من أضرار التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

ولقد أوضحت النتائج التى توصل إليها مجموعة من الباحثين والعاملين بالجهاز المصرفى إلى ان اتجاهات المستهلكين تتجه نحو المنتجات صديقة للبيئة والتى تنتج فى مصانع تهتم بالحفاظ على البيئة بالاضافة الى امكانية التنافس فى الاسواق العالمية والحصول على مساحة كبيرة من السوق بعد أن لجأت الكثير من الدول وعلى رأسها الدول الاوروبية الى منع دخول المنتجات الغير مستوفاة للشروط البيئية إلى أسواقها ، كما اوضح (بيتر) أن نمو الكثير من المنشآت فى أمريكا وأوروبا لم يكن بسبب اغتنام فرصة تكنولوجية متقدمة وانما بسبب اغتنامها للمشاكل البيئية وتحويلها الى فرص أعمال أقتصادية . وايماننا الى الدور الذى تلعبه البنوك ومدى أهمية بالنسبة للنظام المصرفى المصرى بقيامه بأهم وظيفة ألا وهى وظيفة منح الائتمان ، فهناك العديد من المتغيرات التى يجب مراعاتها منها المتغيرات (العوامل) البيئية ، فقد أكدت على أهمية تلك المتغيرات فى قرار منح الائتمان ، خاصة وأن أصبحت المتغيرات (العوامل) البيئية تمثل مطلبا هاما لدى العديد من الجهات المانحة للائتمان سواء على المستوى الدولى أو المحلى ، وسواء كانت هذه المتغيرات خارجية أو داخلية . وسوف نعرض ذلك بالتفصيل فى مشكلة البحث.

مشكلة البحث:-

تعرضت البنوك لمشاكل حقيقية فى مجال الائتمان التى شأنة زعزعة الثقة بالقطاع المصرفى الا ان الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل لاتنحصر فى اطار البنوك المتعثرة وحدها وانما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفى فى الدولة والنظام الاقتصادى كلة. و تتفاوت حدة هذه المشكلة من بلد الى اخر ومن بنك الى آخر ضمن الدولة الواحدة ، وكذلك تتفاوت حدة هذه المشكلة من وقت لآخر سواء على مستوى البنك الواحد ام على مستوى القطاع المصرفى بشكل عام وفى ضوء ما يودىة الجهاز المصرفى من دور مهم فى الاقتصاد القومى من خلال مايقوم به من وظائف تؤدى الى مزيد من التنمية والرفاهية الاقتصادية الا ان قدرته على أداء وظائفه تتوقف على الظروف والمشاكل البيئية والمناخ الاستثمارى السائد ودرجة توفر البيانات والمعلومات التفصيلية والمتطورة هذا جانب. وما تحتمه المتغيرات الاساسية فى فلسفة العمل المصرفى. وبالتالي تعمل المنظمات اليوم فى مجتمع كبير دائم التغير وباعتبارها جزء من هذا المجتمع فأنها تؤثر وتتأثر بمجريات الاحداث فيه . فالمنظمة تؤثر فى البيئة المحيطة من خلال مركزها المالى وحجم منتجها وتشغيلها لحجم معين من العمالة ، ومن ناحية اخرى تتأثر المنظمة بتلك البيئة من اتجاهين، الاتجاه الاول : الايجابيات المرتبطة بتوفير البيئة للمنظمة مما تحتاج اليه من موارد مادية وبشرية واسواق وتسهيلات متعددة تساعد فى تطوير وتنمية اعمال المنظمة ، بينما يتمثل الاتجاه الثانى : السلبيات التى تمثل قيودا أو قوانين أو موعوقات فى بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

وفى ضوء ماسبق يمكن بلورة المشكلة البيئية فى التساؤلات الآتية:-

- 1- ماهى طبيعة نماذج السياسات المصرفية لادارة المخاطر وماهى أنواعها وأهدافها؟
- 2- هل يمكن تطوير نموذج إدارة المخاطر المصرفية وفقا للمتغيرات البيئية؟
- 3- كيف يمكن إختبار مدى صحة نموذج ادارة المخاطر فى ظل المتغيرات البيئية ؟

هدف البحث:-

- 1- التعرف على العوامل البيئية التى تؤثر على سياسات منح الائتمان فى البنوك ، وإدارة المخاطر المحيطة بتلك السياسات.
- 2- التحقق من ألتزام الوحدات بالبنوك التجارية بمعايير الأنشطة البيئية المختلفة وتحقيق الاهداف المنشودة من وراء حماية البيئة .
- 3- التعرف على متطلبات اجراء تقييم بيئى للمشروعات المقترح تمويلها ، و أدوات التقييم ، ضرورة ونوعية التصنيف البيئى للمشروع الاقتصادى عند التمويل إقامة المشروعات.

أهمية البحث:-

وتعود اهمية البحث فى استكشاف دور كل عامل من هذه العوامل البيئية وايضا دور سياسات الائتمان وما يتبع ذلك من إعادة تأهيل وتدريب العاملين على كيفية واعادة تلك العوامل والمتغيرات البيئية عند إدارة المخاطر المصرفية.

فروض الدراسة:-

- الفرض الأول :. " لا يوجد تأثير جوهري للمتغيرات البيئية على ما تركز عليه ادارة المخاطر المصرفية".
الفرض الثانى: لا يوجد اختلاف دال احصائياً فى مجال ادارة المخاطر المصرفية طبقاً لطبيعة المبحوثين.

منهجية الدراسة:-

لتقييم مدى ممارسة البنوك والجهات الأخرى محل الدراسة لمسئوليتها البيئية مستخدما نموذج قائمة الاستقصاء ، ويتم التوجه الى المسئولين بالبنوك المصرىه ، مراقبى حسابات الشركات الصناعية ، المدراء المالىين بالشركات الصناعية ، أساتذة الجامعات المعنيين بالدراسة البيئية .و من خلال الاطلاع على الرسائل العلمية والدوريات والمراجع العربية والأجنبية التى تناولت موضوعات العوامل البيئية التى تتمثل فى العوامل البيئية الاقتصادية ، العوامل البيئية السياسية ، والعوامل البيئية التشريعية ، العوامل المتعلقة بالعمل .

نتائج الدراسة

تتمثل اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسات الميدانية التي اقرتها الباحثة ما يلي :

أ- نتائج خاصة بمجال ادارة المخاطر المصرفية:

ادارة المخاطر المصرفية تركز على التنبؤ بالمخاطر المصرفية اولا ثم على الرقابة على المخاطر المصرفية ثم قياس المخاطر المصرفية ، ثم تقييم المخاطر المصرفية واخيرا بدرجة مؤثرة الخسائر المالية المحتملة. ادارة المخاطر المصرفية تسعى الى حماية اموال المودعين ثم تأمين محفظة القروض ثم قياس الاصول المعرضة للخطر، ثم ادارة السيولة المصرفية واخيرا تقييم الحد الأدنى لرأس المال . متطلبات الجدارة الائتمانية لسياسات ادارة المخاطر المصرفية تتمثل في القدرة على سداد الاقساط، ثم تجنب تعثر القروض ثم تحليل القوائم المالية للمقترض ثم السمعة المالية للمقترض واخيرا السلوك الاجتماعي للمقترض حيث انه متطلب مؤثر الى حد ما بمعنى قد يؤثر او لا يؤثر.

ب- نتائج خاصة بمجال ادراة المخاطر البيئية:

اهم ما نتوقف عليه كفاءة الادارة هو الجوانب المصرفية والمالية والاقتصادية ثم القواعد الدولية ذات الصلة واخيرا الى حد ما الجوانب البيئية المتمثل في التلوث والاضرار. اهم نطاق المتغيرات البيئية المؤثرة يتمثل في ظروف البيئة الاقتصادية المحلية والدولية ثم متغيرات البيئة داخل البنك ، ثم قوانين حماية المستهلك وقوانين البيئة الملحية واخيرا ظروف المتغيرات البيئية التنافسية. اهم ما تتناوله المخاطر البيئية و تتمثل في مراعاة قواعد أخلاقيات الأعمال ثم تحديد المسؤولية الاجتماعية للبنك ثم تحديد المسألة البيئية للعميل والبنك واخيرا الى حد ما مراعاة متغيرات البيئة التكنولوجية.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

ضرورة رفع كفاءة العاملين في مجال الائتمان المصرفي في البنوك من خلال تدريبهم على كافة الأساليب الحديثة لتقييم المخاطر المصرفية وفقا للمتغيرات البيئية وذلك من خلال وضع أسس علمية دقيقة تسمح بقياس وتحليل وعرض التكاليف والالتزامات البيئية والإفصاح عنها في التقارير المالية. لا بد وان تتسم السياسة الائتمانية في البنوك بالمرونة والحذر في نفس الوقت ،مع مراعاة أنه يتم إبلاغ جميع العاملين بتلك السياسة الائتمانية حتى يتم إستيعابها والالتزام بها،مع ضرورة الاسراع في إصدار القوانين والتشريعات الملزمة للبنوك بالإفصاح عن المعلومات البيئية . ضرورة تبنى البنوك سياسات بيئية واضحة وموثقة في تقاريرها المالية تتمثل في التزام هذه البنوك بالاهتمام بالمحافظة على البيئة . عقد العديد من المؤتمرات والندوات والأبحاث للتعرف بالمحاسبة البيئية والمحاور المتعلقة بها وذلك بهدف زيادة الوعي لدى فئات المجتمع والعاملين بالبنوك بأهمية هذا الموضوع.

مصادر الدراسة

- عبد اللطيف خميس محمد إبراهيم 2015، رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، دكتوراة غير منشورة ،جامعة المنوفية ،كلية الحقوق.
- أحمد صلاح الدين فرغلي أحمد عابدين 2014، إنعكاس التغيرات في السياسة النقدية على الائتمان المصرفي في الأقتصاد المصري :دراسة قياسية ،ماجستير غير منشورة ،جامعة عين شمس، كلية كلية التجارة.
- على عبدالله أحمد الجبري 2013، قياس وتفسير العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية وممارسات إدارة الأرباح :دراسة تطبيقية، دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة .
- أسلام محمد عبد الحميد 2012، أثر العوامل البيئية على سياسات منح الائتمان في البنوك التجارية :دراسة تطبيقية، ماجستير غير منشورة، جامعة السادات،معهد الدراسات والبحوث البيئية.
- حسام السعيد الوكيل 2012 ،"دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة " المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة حلوان، العدد الرابع الجزء الثاني،
- هدى الشيخ 2012 ، قياس تأثير الإفصاح المحاسبي عن القروض المشتركة على مؤشرات إدارة المخاطر بالبنوك المصرية- دراسة تطبيقية" مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة بنى سويف،
- راقية جواد ناجي الحسيني 2011 ، تصميم وبناء نظام معلومات ادارة الخطر في الشركات الصناعية :شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية كنموذج تطبيقي ،رسالة ماجستير غير منشورة ،